الأمم المتحدة

E/HLPF/2018/3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
27 April 2018
Arabic
Original: English

المنتدى السياسي الرفيع المستوى
المعني بالتنمية المستدامة

المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٩-١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*
التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود

ورقات مناقشة بشأن موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، مقدمة من المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى

مذكرة من الأمانة العامة

موجز

هذه الوثيقة هي تجميع للموجزات التنفيذية لورقات الموقف المتعلقة بموضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وهو ”التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود“، المقدمة من مختلف المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى التي أنشأت وتعهّدت بنفسها آليات تنسيق فعالة للمشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠. وقد نُشرت التقارير الكاملة على الموقع الشبكي للمنتدى المتاح في الرابط التالي: https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/2018.

* E/HLPF/2018/1.

240518 170518 18-06642 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – المرأة

١ – ينعكس تعقد حياة المرأة وواقعها في الطبيعة المتداخلة لأهداف التنمية المستدامة. فمن بين الأهداف السبعة عشر تدمج ثمانية أهداف بوضوح التزامات تجاه المرأة والفتاة، ولتحقيق الغايات على نطاق الخطة آثار على حقوق الإنسان للمرأة والفتاة. والأهداف الستة قيد الاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨، بشأن المياه والصرف الصحي؛ والطاقة؛ والمدن الآمنة والمستدامة؛ وحماية التنوع البيولوجي؛ والتصدي للاستهلاك والإنتاج غير المستدامين؛ وضمان وسائل التنفيذ من أجل تحقيق الأهداف، هي هامة لتحقيق المساواة بين الجنسين بقدر أهميتها لتحقيق التنمية المستدامة.

٢ – وتعرض الورقة التي قدمتها المجموعة الرئيسية للمرأة تحليلًا مفصلًا للأهداف الستة حسب نوع الجنس، وتوضح كيف أن النساء والفتيات يتأثرن تأثرا مختلفا بالإخفاقات الإنمائية، وتقدم توصيات محددة بشأن التدابير التي يلزم اتخاذها.

٣ – وبينما تمضي الحكومات قدما في تنفيذ الأهداف الستة، تقدم المجموعة الرئيسية للمرأة التوصيات الشاملة المبينة أدناه.

٤ – ينبغي للدول الأعضاء أن تعمل بنشاط على دعم المشاركة المجدية للمرأة في صنع القرارات. فالنساء يوفرن خبرات خاصة ويلزم إشراكهن عند اتخاذ القرارات بشأن مجالات من قبيل زيادة الحصول على مياه الشرب المأمونة، وضمان حصول النساء والفتيات على المعلومات والوسائل اللازمة للممارسات الصحية في فترة الطمث، وحماية الغابات، والتنوع البيولوجي، والزراعة المستدامة، والتصدي لمسائل السلامة والأمن داخل المدن. وينبغي للحكومات أن تهيئ فرصا رسمية لأكثر فئات النساء تهميشا وللنساء الأكثر تضررا من السياسات والبرامج قيد النظر لتعبر عن رأيها في إعدادها.

٥ – وينبغي للدول الأعضاء أن تستثمر في جمع البيانات الجنسانية. فالافتقار إلى البيانات المصنفة حسب الجنس والسن والموقع الجغرافي والانتماء الإثني والوضع من حيث الهجرة، وغير ذلك من العوامل، يؤخر جهود التنمية إذ يعد توافر المعلومات الكافية عن الفئات المتخلفة عن الركب أمرا حاسم الأهمية. ويعد الاستثمار في الجهود الرامية إلى سد الفجوة الهائلة في البيانات الجنسانية أمرا لا غنى عنه لكفالة الفعالية في عمليتي الميزنة ووضع السياسات.

٦ – وينبغي للدول الأعضاء أن تتصدى للمعايير التمييزية بين الجنسين والقوالب النمطية الجنسانية والعنف الجنساني. فالوصمة المحيطة بالنظافة الصحية في فترة الطمث، والقوالب النمطية المتعلقة بأدوار المرأة التي تحول دون مشاركتها في قطاع الطاقة المستدامة، والتحرش في الشوارع، كلها تفرض قيودًا على قدرة المرأة على المشاركة في الحياة العامة وعلى تحقيق المساواة. ويجب دمج استراتيجيات التصدي للمعايير التمييزية بين الجنسين والعنف الجنساني في السياسات والبرامج الموضوعة لتناول فرادى أهداف التنمية المستدامة.

٧ – وينبغي للدول الأعضاء أن تقدر وقت المرأة وأن تولي الأولوية للحد من عمل النساء بدون أجر وإعادة توزيعه. فالنساء والفتيات، بفعل ما يقضينه من وقت لجلب مياه الشرب أو الحطب أو الأطعمة المغذّية أو ما يقضينه من وقت في وسائل النقل العام من أجل تقديم الرعاية للآخرين، يتحملن عبء الإخفاقات الإنمائية في ساعات العمل بدون أجر، الذي يحد بدوره من فرص تعليمهن وتوظيفهن. ويجب أن يكون من بين الأولويات الاستثمار في البنى التحية وبرامج الحماية الاجتماعية وخدمات الرعاية المراعية للمنظور الجنساني للحد من العبء غير المتناسب للأعمال غير المدفوعة الأجر الملقى على كاهل النساء والفتيات، وإعادة توزيعه.

٨ - وينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد الميزنة المراعية للمنظور الجنساني من أجل ضمان الاستثمار في النساء والفتيات. فعدم مراعاة المنظور الجنساني في مخصصات الميزانية يعوق فعالية برامج التنمية المستدامة. ويجب أن تحلل الحكومات مدى تباين آثار الميزانيات حسب نوع الجنس، وأن تخصص أموالا لتحقيق غايات محددة بوضوح في مجال المساواة بين الجنسين.

٩ - وينبغي للدول الأعضاء حماية حقوق المرأة في امتلاك الأراضي وموارد الطاقة والموارد الإنتاجية الأخرى والتصرف فيها. فمن الضروري القضاء على القوانين التمييزية ووضع سياسات استباقية تضمن حقوق المرأة في امتلاك الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى والتصرف فيها، في إطار كل هدف من أهداف التنمية المستدامة قيد النظر.

١٠ - وينبغي للدول الأعضاء أن تلتزم بالمساءلة على جميع المستويات من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي. فلن يتحقق أي من أهداف التنمية المستدامة ما لم تعالج مشكلة إغلاق الفضاءات أمام المجتمع المدني على جميع المستويات، وتكفل حماية المدافعات عن حقوق الإنسان، بمن فيهن المدافعات عن البيئة، ويكفل حضور المجموعات النسائية والجماعات النسوية في منتديات النقاش بشأن المساءلة؛ ويضطلع باستعراضات دقيقة وشفافة على جميع المستويات، بما في ذلك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

ثانيا - الأطفال والشباب

١١ - لا يزال المسار نحو التنمية المستدامة بعيدًا عن أن يكون مثاليا. فتجاوز ما يسمى حدود الكوكب وتراكم التفاوتات التاريخية يقوضان الاستدامة والقدرة على الصمود. وتزيد موجة مناهضة النزعة الجماعية والعولمة الحالية استفحال هذه الآثار الضارة. ويعوق فقدان العزيمة لمواجهة الظلم التاريخي، المتجسد في جدول أعمال القرن ٢١، الكفاح من أجل إنهاء الاستعمار في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

١٢ - وأدى تشرد الدول وانتشار الليبرالية الجديدة واستحواذ هاجس النمو على الأذهان وعسكرة الاقتصادات وزيادة نفوذ الشركات عبر الوطنية إلى زيادة استنفاد قدرة الكوكب على التجدد، وتعميق الانقسام الاستعماري، وإيجاد تفاوت لا مثيل له في توزيع الثروات بين الأغنياء جداً وجميع الآخرين عبر البلدان على اختلاف مراحل التنمية. وتقوض هذه الاتجاهات مستقبل الشباب.

١٣ - وتتجه الأمم المتحدة، في ظل حاجتها المتزايدة إلى التمويل، نحو القطاع الخاص دون أي آليات للمساءلة. وتم بلوغ منعطف حاسم وينبغي إعادة النظر في النظرة ما قبل التحليلية للمجتمع في سياق استعماري جديد يتسم بالإبادة الإيكولوجية.

١٤ - وسعيا إلى مواءمة الهيكل العالمي من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، تؤكد المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب على النقاط المبينة أدناه.

١٥ - إن الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي حق من حقوق الإنسان. وتعد الخصخصة المحمومة لهذه المنفعة المشتركة العالمية عائقا هيكليا أساسيا، إذ تسفر عن زيادات حادة في الأسعار، وتحجب المسؤولية عن توفير المياه والمرافق الصحية، وتنتهك، في بعض الحالات، سيادة الشعوب الأصلية.

١٦ - وتواجه عملية إزالة الكربون من الاقتصاد عقبات، منها التكاليف المرتفعة بصورة غير طبيعية لنظم الطاقة المتجددة، والافتراضات الخاطئة بشأن الطاقة النووية، وتعثر سحب الاستثمار من قطاع الوقود الأحفوري، والإعانات ذات الآثار الضارة، والافتقار إلى إمكانية الحصول على تكنولوجيات تخزين الطاقة.

١٧ - ولا غنى عن التنمية الإقليمية المتكاملة لإضفاء الطابع المحلي على الخطة العالمية. فهي تعالج أوجه التفاوت بين الأنواع المختلفة من المستوطنات البشرية التي تنتج عن هياكل السلطة ونماذج التخطيط الحالية، فضلا عن العوامل الأساسية للهجرة من الريف إلى المدن والتفاوت الاجتماعي. ولا تزال الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان لفقراء الحضر المتأصلة في سياسات التنمية الحضرية الإقصائية تشكل أحد العوائق. ويجب تعميم مبدأ ''إعادة البناء بشكل أفضل'' وتعزيز السياسات القائمة على الوعي بالمخاطر.

١٨ - وينبغي الاتفاق على بروتوكول عالمي بشأن اللدائن استنادا إلى أعمال جمعية الأمم المتحدة للبيئة. ويجب أن تمنح الغابات مركز منافع مشتركة عالمية محمية.

١٩ - والاقتصاد مجموعة فرعية من المجتمع والبيئة. وينبغي أن تسعى نهج السياسات إلى مواءمة أطر الاقتصاد الكلي مع أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. وينبغي تطبيق مبادرات ملموسة، مثل مشروع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتحليل المخاطر البيئية في الائتمانات السيادية وبرنامجه للإصلاحات الضريبية البيئية، على نطاق عالمي. ولا بد من معالجة مفهوم ''الأصول المهجورة'' والتحوّل إلى العمل بالنظام المصرفي القائم على الاحتياطي الكامل لا الجزئي من أجل تفعيل هذا النموذج.

٢٠ - ويتطلب كفالة حصول الجميع على الخدمات الأساسية فصلها عن أي وضع من حيث الهجرة. وينبغي تسليط الضوء على الفوائد التي يحققها القطاع الخاص باستخدام المهاجرين غير الحاملين للوثائق واعتماد الممارسات التعسفية.

٢١ - ولا يزال نطاق القمع الجنساني وعدم المساواة بين الجنسين واسعا. ومن الضروري إشراك الفتيات والشابات في جميع مراكز صنع القرار للتغلب على الحواجز الهيكلية التي تحد من فاعليتهن.

٢٢ - ويجب أن تشكل الأدلة المستمدة من مختلف التخصصات والمصادر (الرسمية وغير الرسمية والتقليدية والمتعلقة بالشعوب الأصلية، وما إلى ذلك) أساس كل مرحلة من مراحل دورة السياسة العامة. ويعتبر التطبيق المناسب للتكنولوجيا أمراً ضرورياً، وتدعو الحاجة إلى إيجاد أطر حوكمة استباقية تكفل العدالة في مجال التكنولوجيا.

٢٣ - وينبغي أن يعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى مناقشات بشأن قضايا ناشئة، مثل المدن الضخمة والمدن المتقلصة، وحقوق الطبيعة، والملكية العامة للمنافع المشتركة العالمية، والإبادة الإيكولوجية باعتبارها جريمة ضد الإنسانية، و ''كبح النمو''، والتنظيم العالمي لتسيير الأعمال بما يتماشى مع مناقشات الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال في مجلس حقوق الإنسان.

٢٤ - ويتطلب نجاح خطة عام ٢٠٣٠ زيادة التكامل والاتساق بين مختلف الأطر العالمية والمدخلات من الهيئات الفرعية والمنتديات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، من قبيل إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والخطة الحضرية الجديدة، وإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة،

وخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠، واتفاق باريس، ولجنة وضع المرأة، ومنتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وما إلى ذلك.

٢٥ - ولضمان طرائق المشاركة القائمة على الحقوق التي توفر فضاءات محمية لشرائح المجتمع الأساسية، ينبغي لعملية الإصلاح التي يضطلع بها المنتدى السياسي الرفيع المستوى أن تشرك المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى، استنادا إلى الطرائق المبينة في قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧.

ثالثا - المنظمات غير الحكومية

٢٦ - يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لإعادة هيكلة النظم العالمية وإعادة توجيهها نحو الإنصاف والعدالة، وذلك لكي تفضي خطة عام ٢٠٣٠ إلى التحول حقاً. وهذا يشمل المشاركة المجدية والفعالة لأصحاب المصلحة في جميع مراحل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن ثم، تدعو المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية إلى نموذج جديد للتنمية يعطي الأولوية لازدهار البشر والطبيعة والحيوانات. وترد أدناه مقترحاتها الخاصة بأهداف التنمية المستدامة قيد النظر في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨.

٢٧ - وإدراكا لأهمية المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في ضمان حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والسلام، تدعو المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية إلى اتباع نهج قائم على الحقوق إزاء تحقيق الهدف ٦، يحول دون تسليع مصادر المياه وخصخصتها، ويضمن توزيع الخدمات بصورة شفافة وخاضعة للمساءلة وعادلة؛ ويفضي إلى زيادة الموارد المحلية والمساعدة في توفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لضمان الاستفادة بصورة منصفة وبتكلفة ميسورة؛ ويوفر الحماية للنظم الإيكولوجية البيئية التي تكفل أمن شبكات المياه؛ ويعزز الإدارة المجتمعية للموارد المائية.

٢٨ - وسعيا إلى تحقيق الهدف ٧ وضمان توفير الطاقة المستدامة للجميع، تدعو المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية إلى التعاون الشامل بين أصحاب المصلحة المتعددين في تصميم وتقديم حلول الطاقة المستدامة التي تحمي البيئة والتراث الثقافي وحقوق الإنسان. وهذا يشمل رفع مستوى الاستثمارات في الطاقة المتجددة باتباع نُهج مبتكرة للوصول إلى المجتمعات المحلية الفقيرة في مجال الطاقة من خلال الإمداد بخدمات الطاقة الموجهة نحو المستخدم النهائي والميسورة التكاليف والموثوقة والمأمونة والمستدامة حقا.

٢٩ - وإدراكا لحق الإنسانية في بيئات معيشية آمنة ولائقة وملائمة ثقافيا وقادرة على الصمود، تدعو المجموعة إلى تنفيذ الهدف ١١ من خلال اتباع نهج شاملة تشرك الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية، بما في ذلك النساء والفئات المهمشة، في مجالات التخطيط الحضري والتوسع التكنولوجي وإدارة مخاطر الكوارث. وتعتبر عملية الميزنة والتخطيط التشاركية والقائمة على أساس السن ونوع الجنس والمراعية للإعاقة، أساسية في التخطيط الحضري والحوكمة الإقليمية المتكاملة.

٣٠ - وتدعو المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية إلى زيادة الإرادة السياسية والاجراءات من أجل تحقيق الهدف ١٢، لا سيما من خلال تنظيم نشاط الشركات وإدارة النفايات وتوعية المستهلك وممارسة الرقابة البيئية. وتؤدي الحكومات دوراً أساسياً في تنظيم القطاع الخاص وضمان الاجراءات على صعيد المجتمع ككل من أجل تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج والانتقال من التركيز المفرط على الربح والنمو إلى اقتصاد محوره الكوكب والناس.

٣١ - وفي سياق التدهور المستمر للنظام البيئي للكوكب، تدعو المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية إلى إشراك المجتمع المدني والشعوب الأصلية والنساء والمجتمعات المحلية في اتخاذ إجراءات منسقة من أجل تحقيق الهدف ١٥، بما يتماشى مع الأطر والأهداف الحكومية الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ويجب على الدول تنفيذ سياسات ونظم إنفاذ فعالة لمساءلة دوائر الصناعات الاستخراجية والملوثة، ومنع المزيد من التدهور، والحفاظ على التنوع البيولوجي وحمايته، والعمل على إصلاح الأضرار السابقة.

٣٢ - ويجب أن تضمن وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، المدرجة في الهدف ١٧، توفر الحيز السياساتي اللازم للحكومات لسن الأنظمة ووضع تدابير الإنفاذ والتدابير المالية للنهوض ببرامج التنمية الخاصة بها المملوكة ديمقراطيا والقائمة على الحقوق. وتطالب المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية باعتماد ضريبة للمعاملات المالية تأخر أوانها وإنشاء هيئة حكومية دولية للتعاون الضريبي الدولي على مستوى الأمم المتحدة. ويجب تنظيم التجارة على أساس المبادئ التي تدعم الحيز السياساتي والتنفيذ القائم على الحقوق لأهداف التنمية المستدامة، ويجب على بلدان الشمال أن توفر ٠,٧ في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي في شكل مساعدة إنمائية رسمية، خاصة لأقل البلدان نمواً.

٣٣ - وإذ تلاحظ المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية الطابع ''المترابط وغير القابل للتجزئة'' لخطة عام ٢٠٣٠، فإنها تدعو إلى اتباع نهج شامل ومتسق ومتعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتعد الشراكات بين الحكومات والمؤسسات الحكومية الدولية والمؤسسات البحثية والأكاديمية وهيئات المجتمع المدني عناصر أساسية للحصول على مجمل المنظورات والخبرات والموارد الضرورية للتنفيذ الكامل للخطة، وكذلك لضمان المراقبة والمراجعة والمساءلة. ويجب تناول القضايا الشاملة من خلال اتباع نهج تعاوني يمكن من النجاح الجماعي في تعزيز رفاه البشر والطبيعة والحيوانات، وضمان التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود للجميع.

رابعا - السلطات المحلية

٣٤ - تتيح خطط التنمية العالمية، بما في ذلك خطة عام ٢٠٣٠، واتفاق باريس، والخطة الحضرية الجديدة، وإطار سنداي، إلى جانب قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة، فرصة غير مسبوقة للحكومات المحلية والإقليمية للإسهام في تحقيق الاستدامة العالمية. وتؤكد مجموعة الحكومات المحلية والإقليمية من جديد التزامها بهذه الخطط وإرادتها السياسية لتحويل الأهداف العالمية إلى أهداف تُنجَز على الصعيد المحلي، من خلال إقامة تحالفات رئيسية مع منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وللحكومات المحلية والإقليمية دور فريد تؤديه إذ إنها تأتي في المستوى الحكومي المسؤول في نهاية المطاف عن اتخاذ إجراءات ملموسة.

٣٥ - وترتبط عملية إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة بالسبل التي يمكن من خلالها للحكومات المحلية والإقليمية أن تدعم تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ عبر العمل المنطلق من القاعدة ومدى إسهام أهداف التنمية المستدامة في توفير إطار للسياسات الإنمائية المحلية والحضرية.

٣٦ - وفرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية هي الآلية الرئيسية المعنية بتيسير مشاركة هذه الحكومات في العمليات الدولية. وقد عقدت هذه الفرقة الجمعية العالمية للسلطات المحلية والإقليمية، التي شكلت خطوة أساسية في إعداد الخطة الحضرية الجديدة، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق أهداف التنمية

المستدامة. ويشكل إضفاء الطابع المحلي على الخطط العالمية محركا قويا لكفالة أن تكون الأقاليم والمدن مستدامة وشاملة للجميع وقادرة على توحيد الجهود وتحسين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي.

٣٧ - ويقوم أعضاء فرقة العمل، مثل منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة وشبكة الحكومات الإقليمية من أجل التنمية المستدامة، بإعداد تقارير من المقرر إصدارها أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٨ بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من منظور الحكومات المحلية والإقليمية.

تقييم حالة إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة

٣٨ - في مجال إذكاء الوعي، نجحت الجهود التي تبذلها الشبكات الدولية والوطنية في تعزيز عمل الحكومات المحلية والإقليمية في سبيل إنجاز خطة عام ٢٠٣٠. ومع ذلك، لا تزال هناك مهام إضافية فيما يتعلق بتعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة على نطاق العمل الذي تقوم به الحكومات المحلية والإقليمية.

٣٩ - وفيما يتعلق بمواءمة الخطط الجارية، انكبت الحكومات المحلية والإقليمية فعلا على العديد من المواضيع المشمولة بأهداف التنمية المستدامة، ومن ثم فإن فهم كيفية إدماج الإجراءات الجارية له أهمية بالغة.

٤٠ - وبخصوص تعزيز النهج الإقليمي، هناك حاجة إلى تعزيز القدرات من أجل معالجة الآثار المترابطة لأهداف التنمية المستدامة في المناطق الحضرية والريفية معالجة متكاملة، وتعزيز الروابط بين الأقاليم.

٤١ - وفيما يتعلق بالخطة الحضرية الجديدة بوصفها عامل تمكين رئيسي لخطة عام ٢٠٣٠، يمكن أن يفضي التركيز على البعد الحضري والإقليمي، بما يشمل مجالات رئيسية من قبيل التخطيط المتكامل، والإسكان، والتنقُّل، والتلوث وتغير المناخ، والقدرة على الصمود، والثقافة، إلى تسريع وتيرة إنجاز أهداف التنمية المستدامة.

٤٢ - وبصدد إطار الحوكمة والرصد المتعدد المستويات، يجب على الحكومات الوطنية أن تجري عمليات مفتوحة لتحديد الأولويات مع الحكومات المحلية والإقليمية. ويمكن لآليات الحوار الشامل للجميع أن تكفل التنسيق واستخدام أطر الرصد الملائمة، بما يشمل الجمع والتحليل الشاملين للبيانات. وسيُغني ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية، إذ سيكفل مشاركة الحكومات المحلية والإقليمية في التحضير لها.

٤٣ - وبصدد التمويل ووسائل التنفيذ، يتطلب اعتماد طرائق جديدة إفساح المجال أمام الحكومات المحلية والإقليمية للحصول على فرص التمويل. فهناك حاجة ملحة لتنفيذ هذه الخطة الطموحة إلى تهيئة بيئة مواتية من خلال إيجاد سياسات وأطر تنظيمية لتشجيع تمكين الحكومات المحلية والإقليمية، ووضع البرامج، وتنظيم الأنشطة الهادفة إلى بناء قدرات هذه الحكومات.

٤٤ - ولتيسير التبادل اللامركزي للخبرات بين الأقران من مختلف الأقاليم، لا سيما في أقل البلدان نمواً، يكتسي التعاون الدولي أهمية حاسمة في دعم إضفاء الطابع المحلي على تقديم المعونة والاستثمار.

منتدى الحكومات المحلية والإقليمية

٤٥ - يُتيح المنتدى السياسي الرفيع المستوى فرصة رائدة لإشراك الحكومات المحلية والإقليمية. ويشكل إضفاء الطابع المحلي على جميع الأهداف والغايات، من خلال الربط بين الهدف ١١ والبعد الحضري والإقليمي للأهداف الأخرى، أمرا أساسيا لضمان تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

٤٦ - وينظم كل من إطار التتبع العالمي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة وموئل الأمم المتحدة أول منتدى على الإطلاق للحكومات المحلية والإقليمية في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى - وهو طلب قدمته مجموعة الحكومات المحلية والإقليمية منذ أمد طويل. وستتيح هذه الفرصة اجتماع ممثلي الحكومات المحلية والإقليمية الرفيعي المستوى لتقديم تقارير عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مدنهم ومناطقهم، ولتبادل الرسائل الهادفة إلى تحسين التنفيذ على الصعيدين المحلي ودون الوطني.

٤٧ - وينبغي الاعتراف بالمنتدى بوصفه آلية منتظمة تتيح مشاركة المجموعة الرئيسية للحكومات المحلية والإقليمية في عمليات الرصد والإبلاغ على الصعيدين العالمي والإقليمي. ويجب اعتبار الجهود التي تبذلها الحكومات المحلية والإقليمية للتنظيم والتعاون وتقديم الإسهامات المستنيرة جزءا من عمليات المنتدى في مجالي الرصد والإبلاغ.

خامسا - العمال والنقابات العمالية

رؤية النقابات العمالية بشأن أهداف التنمية المستدامة

٤٨ - تقوم خطة عام ٢٠٣٠ على الاعتراف بترابط الاستدامة البيئية والاستدامة الاقتصادية والاستدامة الاجتماعية. وإلى جانب اتفاق باريس وخطة عمل أديس أبابا، توفر خطة عام ٢٠٣٠ الإطار الذي سيتيح بناء مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود. وتتسق رؤية العمال والنقابات العمالية مع هذه الرؤية الشاملة. فالنهج القائم على الحقوق هو شرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة. ويجب أن تكون معايير العمل مضمونة للجميع. وإن دعم حرية تكوين الجمعيات وحقوق المفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي بين العمال والمنظمات الممثلة لأرباب العمل والحكومات كإحدى أدوات الحوكمة لا يفضي فحسب إلى تحسين وضع العمال والمجتمعات ككل، بل يمثل ركنا من أركان الديمقراطية الفعالة.

الانتقال العادل إلى أنماط الطاقة والإنتاج المستدامة بيئياً واجتماعياً واقتصادياً (الهدفان ٧ و ١٢)

٤٩ - يقوم ''الانتقال العادل'' على نهج شامل ينص على إجراء حوار اجتماعي بين العمال والمجتمعات المحلية وأرباب العمل والحكومات من أجل بلورة الخطط الملموسة وإيجاد السياسات والاستثمارات اللازمة لإنجاز التحول السريع والعادل نحو اقتصاد خفيض الكربون. وهو يستند إلى نهج قائم على الحقوق من أجل بناء نظم حماية اجتماعية، وتوفير التدريب على المهارات، وإعادة التوزيع، ووضع سياسات سوق العمل، وتحقيق التنمية المجتمعية. ويجب على الحكومات أن تعزز قدرتها على تنفيذ تدابير الانتقال العادل.

الاستثمارات المسؤولة والمستدامة: الخدمات العامة الجيدة وتعبئة الموارد (الهدفان ٦ و ١١)

٥٠ - تسلط النقابات العمالية الضوء على المخاطر المرتبطة بخصخصة المنافع المشتركة والخدمات العامة. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أن التحديات التي تطرحها الشراكات بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالشفافية والقيود التي تفرضها على إمكانية الحصول على السلع والخدمات لضمان عدم تخلف الناس عن الركب تثير تساؤلات هامة بشأن قدرة هذه الشراكات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥١ - وتشكل الضرائب أهم مصدر من مصادر التمويل العام. ومن المهم الإشارة إلى أن الحكومات المركزية لها دور رئيسي في ضمان حصول الحكومات المحلية على ما يكفي من الإيرادات العامة لتقديم خدمات المياه والصرف الصحي العالية الجودة. وعلى هذا النحو، تعتمد استدامة شبكات المياه والصرف الصحي الممولة من القطاع العام اعتمادا كبيرا على التزامات ثابتة من الحكومات المركزية.

الاستثمارات المسؤولة والمستدامة: تسخير التمويل الخاص لتحقيق الاستدامة العامة (الهدفان ١٢ و ١٥)

٥٢ - يجب على الحكومات أن تكفل المساءلة في الأعمال التجارية، والشفافية في الاستثمارات، وبذل العناية الواجبة في جميع سلاسل الإمداد العالمية، فضلا عن معالجة المشاكل المرتبطة بالعمليات المالية الخارجية والملاذات الضريبية. ويجب على الشركات أن تحترم حقوق الإنسان، وتسهم في إضفاء الصفة الرسمية على الاقتصاد غير الرسمي، وتصون معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية، وتبذل العناية الواجبة بمقتضى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وإعلان منظمة العمل الدولية الثلاثي للمبادئ المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية.

٥٣ - ولتحقيق ذلك، ينبغي للحكومات أن تقوم بما يلي:

(أ) كفالة إحقاق حقوق العمل، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات والحق في التفاوض الجماعي وتوفير الأجر اللائق والحماية الاجتماعية؛

(ب) الالتزام بدعم الحوار الاجتماعي كوسيلة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والعمل، مع الشركاء الاجتماعيين، على تنفيذ خطط وطنية للانتقال العادل؛

(ج) تمكين الحكومات المحلية من تنفيذ تدابير للانتقال العادل تتيح تكييفا ملائما لسياسات سوق العمل مع الاحتياجات المحلية؛

(د) ضمان الخدمات العامة الجيدة والميسورة التكلفة فيما يتعلق بالنقل العام والاقتصاد في الطاقة والمياه، والرعاية الصحية والصرف الصحي، والتعليم؛

(هـ) تنفيذ نظم ضرائب تصاعدية قادرة على دعم تمويل الخدمات العامة؛

(و) ضمان المساءلة في الأعمال التجارية والشفافية في الاستثمارات وبذل العناية الواجبة في سلاسل الإمداد العالمية بمقتضى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان والإعلان الثلاثي؛

(ز) معالجة المشاكل المرتبطة بالعمليات المالية الخارجية والملاذات الضريبية؛

(ح) إدراج شروط تتعلق بالعمل والبيئة في جميع الإجراءات المتعلقة بالمشتريات العامة وضمان الشفافية والكشف في العقود العامة.

سادسا – قطاع الأعمال التجارية والصناعية

٥٤ – تؤكد المجموعة الرئيسية لقطاع الأعمال التجارية والصناعية التزامها مجددا بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتُقرّ بالدور الحاسم الذي يجب أن تواصل الاضطلاع به في تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. وبوصف القطاع الخاص شريكا رئيسيا للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في دفع عجلة النمو الاقتصادي الشامل للجميع، فإنه يواصل الاستثمار من أجل تحقيق الأهداف، في مجالات منها بناء القدرات البشرية والمؤسسية، وتطوير المشاريع، ونشر الابتكارات المستدامة والسهلة المنال.

٥٥ – وكانت المشاركة غير المسبوقة للقطاع الخاص، وكذا الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، في منتدى الأعمال التجارية بشأن أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧ رسالة واضحة تبين للعالم مستوى مشاركة القطاع الخاص في الجهود الرامية إلى تسريع وتيرة تنفيذ الأهداف والتزام المجموعة الرئيسية لقطاع الأعمال التجارية والصناعية بأداء دور رئيسي في دفع عجلة الاستدامة والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل اللائق والمنتج للجميع.

٥٦ – والقطاع الخاص ملتزم بحشد موارده وخبراته لضمان دعم أطر السياسات والشراكات للرؤية المتمثلة في بناء عالم حاضن للجميع ومستدام ومزدهر، على نحو ما هو متجسد في خطة عام ٢٠٣٠. وتحقيقا لهذه الغاية، يؤمل أن يوفر المنتدى السياسي الرفيع المستوى منبرا للحوار البنّاء والشامل للجميع بين أوساط الأعمال التجارية والكيانات الحكومية بشأن أهداف التنمية المستدامة.

٥٧ – ويؤكد القطاع الخاص مجددا عزمه على المشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى بوصفه شريكا نشطا في الجهود الرامية إلى النهوض بالاستدامة من خلال تبادل المعارف وتوفير الخبرات في مجال وضع السياسات وتنفيذها، وعلى المشاركة في الشراكات ذات الأثر الدائم.

٥٨ – والمجموعة الرئيسية لقطاع الأعمال التجارية والصناعية ملتزمة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في القطاع الخاص وتقف على أهبة الاستعداد للعمل مع القطاع الخاص والحكومات وجميع أصحاب المصلحة على الوفاء بهذا الالتزام.

سابعا – الأوساط العلمية والتكنولوجية

٥٩ – يتيح تنفيذ أهداف التنمية المستدامة كمجموعة متكاملة، مع مراعاة أوجه الترابط فيما بينها مراعاة تامة، فرصا لإعادة صياغة عملية التنمية وتعزيز اتساق السياسات وتحقيق أوجه الكفاءة وتوجيه الاستثمارات وتعزيز التأييد. فتحقيق أهداف التنمية المستدامة مجتمعة باعتبارها ”كلا لا يتجزأ“ ليس ممكنا فحسب، بل هو السبيل الوحيد لتحقيق هذه الأهداف.

٦٠ – وهناك حاجة ملحة بوجه خاص الآن إلى البت في أوجه التفاعل بين أهداف التنمية المستدامة، إذ إن قرارات اتخذت مؤخرا تحدد مسارات لا يمكن الاستمرار فيها. ولا بد من بذل جهود منسقة على نطاق أوسع بُغية الوقوف على السبل التي تفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل وإدراك آثارها المحتملة في مجالات السياسات المختلفة وكذلك عبر حدود الزمن والجغرافيا.

٦١ – ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة تحسين التكامل، وزيادة التنسيق، والتعاون على نطاق غير مسبوق، بما في ذلك فيما بين العلماء وواضعي السياسات وأعضاء المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٦٢ - وللأوساط العلمية والتكنولوجية دور حاسم تؤديه في توفير الأدلة والخبرات والبيانات اللازمة لتوجيه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وقياس هذا التنفيذ ورصده.

٦٣- وإلى جانب التكنولوجيا، فإن للحوكمة والأعراف والقيم المجتمعية والتغيرات السلوكية دور هائل تؤديه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتعين تغيير نظم الحوكمة من أجل التعامل بشكل أفضل مع التحديات المتشعبة والمتعددة الأبعاد.

٦٤ - ويتيح المنتدى السياسي الرفيع المستوى فرصة للتفكير ليس في التجارب الناجحة فحسب، بل الأهم من ذلك في التحديات التي تواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويتيح ذلك عملية تعلم أفضل وزيادة فعالية مشاركة العلماء وأصحاب المصلحة.

٦٥ - ويتطلب تأمين الحصول على المياه المأمونة للجميع التوفيق بين طلبات العديد من الجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية، وحماية مصادر المياه وتساقطات الأمطار، وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد الطبيعية. وتتطلب شبكات المياه والصرف الصحي إدارة متكاملة ومتعددة المستويات تراعي الضغوط البيئية والاجتماعية المتغيرة. ويُعدّ الحصول على خدمات الصرف الصحي مسألة اجتماعية وسياسية فضلا عن كونه مسألة تقنية، تؤثر عليها الديناميات المجتمعية الصغيرة النطاق.

٦٦ - وفي حين يشكل الحصول على الطاقة الحديثة أمرا أساسيا لتحقيق التنمية البشرية، فإنه لا يتمتع جميع الناس بفوائدها. وتترتب على استخراج الطاقة وتحويلها واستهلاكها آثار كبيرة في القطاعات الأخرى. ويتعين على واضعي السياسات الحضرية أن يتعاملوا مع أمن الطاقة والاستدامة والقدرة الاقتنائية في آن واحد. وهناك حاجة إلى اتباع نهج طويل الأجل إزاء التطور العلمي والتكنولوجي بهدف توسيع نطاق التكنولوجيات الخفيضة الكربون، ولا سيما في البلدان النامية، ومعالجة أي آثار سلبية محتملة في أسعار الطاقة.

٦٧ - وبحلول عام ٢٠٣٠، سيعيش ٦٠ في المائة من سكان العالم في المدن. وفي حين أن للمدن حدودا إدارية، فإن استدامتها تتوقف على مناطق أوسع نطاقا تزودها بالأغذية والمياه والطاقة والسلع الاستهلاكية. ويتحكم تصميم المدن وكثافتها وكفاءتها وحجمها بمدى استهلاكها للموارد الطبيعية، وقدرتها على توفير حياة آمنة وصحية لسكانها، وتأثيرها في البيئة الطبيعية المحيطة بها. ويشكل اتباع نهج قائم على النظم في التخطيط الحضري عاملا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة.

ثامنا - مجموعة أصحاب المصلحة من قطاع التعليم والأوساط الأكاديمية

٦٨ - التعليم المجاني العالي الجودة له أهمية بالغة لكسر حلقة الفقر وتحويل المجتمعات، ما يضع الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة في صميم خطة التنمية المستدامة. ويعتمد تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي سيستعرضها المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٨ على التعليم وتكتسي هذه الأهداف في الوقت نفسه أهمية حاسمة لتحقيق الهدف ٤. ومن اللازم أن تكون هناك علاقات بين القطاعات وسياسات مترابطة، تمشيا مع الهدف ١٧. وقد أقرت بذلك منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الترويج للحق في التعليم؛ واتسعت الشبكات وباتت الحوارات بين القطاعات تفضي إلى تغييرات إيجابية.

٦٩ - وقد سجل إحراز تقدم في بعض البلدان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ٤، وفي الجهود الرامية إلى مواءمة الغايات مع السياسات والتشريعات الوطنية. وتشكلت جهود لإنشاء آليات

المتابعة والرصد على الصعيدين الوطني والعالمي، تجلت على سبيل المثال في الأعمال المبينة في *التقرير العالمي لرصد التعليم* وفي إنشاء آليات للمساءلة، مثل اللجنة التوجيهية المعنية بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠.

٧٠ - وقد ثبتت صعوبة تمويل تدابير لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالميزانيات المحلية لا تزال غير كافية لتحقيق الهدف ٤، وتم تخفيضها في بعض الحالات؛ ولم يكن تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية مساعفا. وفي الوقت نفسه، طرحت مقترحات لسد الفجوة في التمويل من خلال القروض، ما يشير إلى عودة مقلقة وغير مناسبة إلى نموذج التمويل القائم على الدَين. ومن الضروري زيادة الموارد المحلية، لا سيما من خلال آليات العدالة الضريبية على الصعيدين الوطني والدولي، باقتران مع زيادة التعاون الدولي، من أجل كفالة التنفيذ الكامل لخطة عام ٢٠٣٠. وقد أدى عدم كفاية الموارد المخصصة للهدف ٤ من جانب الحكومات إلى تزايد الخصخصة في بعض البلدان، حيث ترد تقارير بأن جهات فاعلة تتوخى الربح تستفيد من الثغرات في توفير التعليم العام، ما ينال من الدولة باعتبارها الجهة المسؤولة عن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٧١ - وعلى الرغم من المناخ التشاركي الذي وُضعت في ظله أهداف التنمية المستدامة، فمنذ ذلك الحين أمست الأبواب مغلقة في الغالب في وجه المجتمع المدني، ولوحظت حالات تزايد تجريم الاحتجاج الاجتماعي. ويتعين أخذ وجهات نظر المواطنين في الاعتبار في عملية صنع القرار وعمليات الرصد.

٧٢ - وهناك تحد آخر يكمن في عمليتي قياس النتائج والمساءلة. ويمكن أن يسهم المجتمع المدني من خلال مشاركته النشطة في المناقشات بشأن المؤشرات وإنتاج البيانات، وبشأن شفافية البيانات ونشرها، وفي بعض الحالات بشأن جمع البيانات، بما في ذلك عبر تعبئة الدوائر الأكاديمية. وعلاوة على ذلك، يولى جل الاهتمام لعدة مؤشرات عالمية للتعليم تختزل تقييم التقدم نحو تحقيق الخطة في استعراض لنتائج الاختبارات، وهو ما لن يسهم في تحقيق مطمح توفير التعليم الجيد وضمان تمتع كل فرد بحياة مرضية، في سياق المجموعة الكاملة من أهداف التنمية المستدامة.

٧٣ - وقد كُشفت العقبات فيما يتصل بوضع السياسات في مجال التعليم، وتشمل عدم كفاية الاهتمام بالمساواة بين الجنسين؛ واستمرار العنف والنزاعات وحالات الطوارئ؛ وتضييق نطاق الأنشطة ضمن إطار الهدف ٤ نتيجة إهمال تعليم الشباب وتعليم الكبار؛ وعدم إيلاء الاهتمام الكافي لظروف وأوضاع المدرسين.

٧٤ - وتشمل توصيات المجموعة الرئيسية لأصحاب المصلحة من قطاع التعليم والأوساط الأكاديمية ما يلي:

(أ) يتعين وضع خرائط طرق موثوقة لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة؛ ويجب أن تنص خريطة الطريق لتنفيذ الهدف ٤ صراحة على توفير تعليم عالي الجودة ومنصف وشامل للجميع ومجاني؛

(ب) يجب على الدول الوفاء بمسؤوليتها عن تمويل أهداف التنمية المستدامة؛ ويتعين أن يتم ذلك بالنسبة للهدف ٤ وفقا لإطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠؛

(ج) يجب أن يتم دعم النظم التعليمية من أجل مواجهة تحديات المستقبل؛ وينبغي تعميم حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والمواطنة العالمية في المناهج التعليمية، وطرق ومواد التدريس والتعلم، وطرق التقييم، وتدريب المعلمين وتدابير الدعم؛

(د) يجب تمكين المواطنين من المشاركة في المساءلة على جميع المستويات؛

(هـ) ينبغي أن تشتمل الاستعراضات الوطنية الطوعية على حيز رسمي للإبلاغ من جانب ممثلي منظمات المجتمع المدني الوطنية.

تاسعا – الأشخاص ذوو الإعاقة

٧٥ – لجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة بحق، يجب إدماج جميع الناس، ويجب الاحتفاء بالتنوع، ويجب أن يكون الجميع مدعوما ليعيش ويندمج في المدن والمستوطنات البشرية. والقدرة على الصمود أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيقا لذلك، ينبغي أن يتم حقا إدماج من هم أشد تخلفا عن الركب، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة. وتجسد خطة عام ٢٠٣٠ التزاما بإدماج من هم الأشد تخلفا عن الركب والحد من مخاطر تعرضهم لصدمات اقتصادية واجتماعية وبيئية. ولا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة إلا إذا استرشد في تنفيذها باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٧٦ – ويشكل الأشخاص ذوو الإعاقة نسبة ١٥ في المائة من سكان العالم، ويعيش ٨٠ في المائة منهم في فقر. ويفتقر ٣٦ في المائة تقريبا من سكان العالم إلى خدمات الصرف الصحي، ويفتقر ٨٨٤ مليون شخص، في أفقر المجتمعات أساسا، إلى مياه الشرب النظيفة. ومن ثم، فإن حوالي ١٧٧ مليون شخص من ذوي الإعاقة يتضررون من عدم حصولهم على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي. وعلاوة على ذلك، يعيش أكثر من نصف الأشخاص ذوي الإعاقة في بلدات ومدن نادرا ما يمكن الوصول إليها، ويقدر أن يزداد هذا العدد ليصل إلى ما بين ٧٥٠ ٠٠٠ مليون نسمة وبليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠[(١)]. وفي ارتباط بهذه الإحصائية، بلغ عدد السكان المشردين قسرا في العالم رقماً قياسيا قدره ٦٦ مليون شخص في عام ٢٠١٦، ويصل مجموع الأشخاص ذوي الإعاقة بينهم إلى ١٠ ملايين شخص.

٧٧ – وبسبب العقبات التي تحول دون الاستفادة من البيئة المبنية والمعلومات ووسائل الاتصال، يحرم الأشخاص ذوو الإعاقة من الاستفادة من الخدمات الحضرية الأساسية، بما في ذلك السكن والطرق والأماكن العامة والنقل والمرافق الصحية والمياه والرعاية الصحية والتعليم وتدابير التصدي لحالات الطوارئ والكوارث. ومع ذلك، فمن الممكن عموما استيفاء متطلبات التسهيلات لذوي الإعاقة بتخصيص نسبة ١ في المائة من الكلفة الإجمالية لأي مشروع. والواقع أن التجهيز التحسيني بهدف إدخال تسهيلات لذوي الإعاقة أكثر كلفة بما يصل إلى ٢٠ في المائة من التكلفة الأصلية مقارنة بإدماج مبادئ التسهيلات والتصميم المراعي للجميع في المباني الجديدة. وعلاوة على ذلك، فإن الدعم ضئيل والخدمات قليلة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم من نيل حقهم في العيش والاندماج في المجتمع. وحتى حيث

(١) تشير التقديرات إلى أن ١٥ إلى ٢٠ في المائة من سكان المناطق الحضرية البالغ عددهم ٥ بلايين نسمة، أشخاص ذوو إعاقة. مصادر البيانات المستخدمة: منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، *التقرير العالمي حول الإعاقة (٢٠١١)* والموقع الشبكي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن التحضر: http://www.unfpa.org/urbanization.

توجد هذه الخدمات، كثيرا ما تكون قائمة على الرعاية الجماعية وتكون في أحيان كثيرة جدا منفصلة وتعد من منظور طبي. وتقر المجتمعات الشاملة للجميع أن حقوق أعضائها مترابطة وأن الفرد ليكون مندمجا اندماجا كاملا وحقيقيا يجب أن يتسنى له الاستفادة من التعليم الشامل للجميع، والسكن الميسور التكلفة، والحق في اتخاذ القرارات، والحق في العمل.

٧٨ - ولا يمكن تحديد المجتمعات الشاملة للجميع والآمنة والمستدامة والقادرة على الصمود بالسمات المادية فحسب، كما أن درجة الشمول لا تقاس بالتسهيلات المادية فحسب. فيجب أن تستند تلك المجتمعات الشاملة للجميع إلى المبادئ المنصوص عليها في المادة ٣ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أي احترام كرامة الأشخاص المتأصلة واستقلالهم الذاتي بما في ذلك حرية تقرير خياراتهم بأنفسهم واستقلاليتهم؛ وعدم التمييز؛ وكفالة مشاركة وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع؛ واحترام الفوارق وقبول الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من التنوع البشري والطبيعة البشرية؛ وتكافؤ الفرص؛ وإمكانية الوصول؛ والمساواة بين الرجل والمرأة؛ واحترام القدرات المتطورة للأطفال ذوي الإعاقة واحترام حقهم في الحفاظ على هويتهم.

٧٩ - ومن أجل تحقيق شمول الأشخاص ذوي الإعاقة، يجب أن يتزود صانعو السياسات بالبيانات القائمة على الأدلة والمصنفة حسب الإعاقة من خلال استخدام مجموعة صغيرة من الأسئلة وضعها فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة ومن خلال إجراء مشاورات على النحو الواجب مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم بشأن وضع وتنفيذ ورصد الخطط المتصلة بأهداف التنمية المستدامة.

عاشرا - مجموعات المتطوعين

٨٠ - المتطوعون أساسيون وجهودهم ضرورية للنجاح في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ولن يتحقق هدف القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار دون مساهمات ملايين المتطوعين المدعومين والممكنين على النحو الواجب.

٨١ - ويساهم المتطوعون في توسيع نطاق الخدمات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، مما يسهل حصول بعض الفئات الأشد فقرا والأكثر تهميشا والأشد ضعفا على الخدمات الصحية والتعليمية وعلى غير ذلك من الخدمات مع ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب.

٨٢ - وتمثل فرصة التطوع للفقراء والأشخاص المهمشين، بمن فيهم المنتمون إلى الشعوب الأصلية واللاجئون والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص الآخرون الذين يكونون في كثير من الأحيان على هامش المجتمع، فرصة للانتقال من مجرد متلقين سلبيين إلى مشاركين نشطين في العمليات الإنمائية.

٨٣ - والعمل التطوعي ظاهرة عالمية، ولكنه لا يحدث بمعدل متساوٍ، كما أنه لا يكون فعالا بنفس القدر. وهو يصبح أقوى ما يكون عندما يتم الاعتراف به ودعمه.

٨٤ - ويقدم الرصد من جانب المواطنين فرصا لجمع البيانات على مقربة من الفقراء والمهمشين، وبإمكانه أيضا، إذا اقترن بعمليات تشاركية، أن يمكن الناس من إعمال حقوقهم كمواطنين.

الهدف ٦

٨٥ - يقوم المتطوعون بدور نشط في كفالة أن تظل مصادر المياه نظيفة من خلال اختبار العينات وتنظيف المجاري المائية من القمامة في جميع أنحاء العالم. ويقوم المتطوعون أيضا بتثقيف مجتمعات بأكملها بشأن ممارسات الإصحاح السليمة.

الهدف ٧

٨٦ - يقوم المتطوعون بتركيب وصيانة الألواح الشمسية، وإصلاح الهياكل الأساسية بعد الكوارث، والإسهام في مشاريع تحسين الطاقة المتجددة ''في قاعدة الهرم''، ويقومون بإعداد مشاريع توليد الطاقة الكهرمائية من أجل تيسير الحصول على الطاقة المتجددة.

الهدف ١١

٨٧ - المدن المستدامة مدن نشطة تمتلئ بالمتطوعين وبالمنظمات غير الحكومية التي يسيرها المتطوعون. ويشارك الملايين في التطوع من أجل البيئة والزراعة وبناء التكنولوجيات الحديثة والشاملة، ما يوفر لهم فرصة للعمل بنشاط على تثقيف بعضهم البعض وممارسة الدعوة لدى الحكومات المحلية والوطنية والعمل على كسب تأييدها، وما إلى ذلك. وعلاوة على ذلك، يعمل ملايين المتطوعين بوصفهم مستجيبين أوائل أثناء الكوارث الطبيعية والكوارث الأخرى، ويعملون على تأمين سلامة الجيران ومساعدتهم على التعافي بسرعة.

الهدف ١٢

٨٨ - المتطوعون مستهلكون وعمال ومساهمون مهتمون. ويقومون بدور حاسم في الجهود الرامية إلى الضغط على الشركات لتحسين الممارسات الإنتاجية، وهم في طليعة الجهود التي تبذل من أجل تثقيف المستهلكين بشأن كيفية توريد السلع التي يشترونها وكيفية إنتاجها لضمان عدم هدر الموارد الشحيحة.

الهدف ١٥

٨٩ - للمتطوعين دور حاسم في كفالة حماية البيئة الطبيعية. وقد حققت الهند رقما قياسيا عالميا عام ٢٠١٧ بزرع ٦٦ مليون شجرة في يوم واحد، ويعود الفضل في ذلك إلى عمل ١،٥ مليون متطوع.

٩٠ - وفي لبنان، أتاح تعاون فريد بين الأمم المتحدة والحكومة المحلية والقطاع الخاص والمتطوعين لـ ٢ ٠٠٠ متطوع غرس ٥ ٠٠٠ شجرة أرز، في إطار مشروع يتوخى غرس ٤٠ مليون شجرة بحلول عام ٢٠٣٠، ويشارك فيه المتطوعون مشاركة هامة.

٩١ - وأوصت مجموعات المتطوعين المنتدى السياسي الرفيع المستوى بالقيام بما يلي:

(أ) الاعتراف رسميا بإسهام العمل التطوعي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الاستعراضات الوطنية الطوعية للدول الأعضاء؛

(ب) كفالة الاعتراف الكامل بمجموعات المتطوعين ودعمها بشكل تام في الخطط والاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

(ج) الإحاطة علما بالتزام مجموعات المتطوعين بالمشاركة في الخضوع للمساءلة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(د) تتبع خطى الدول الأعضاء عبر تأكيد الدعم الكامل لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠، الذي يدعم مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية؛

(هـ) التأكد من انبثاق بيانات رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من عمليات قائمة على المشاركة، وأن تشمل هذه البيانات منظور أكثر الفئات تهميشا، إلى جانب المتطوعين الذين يعملون معها عن كثب؛

(و) التأكد من اشتمال إطار المساءلة والشفافية والاستعراض الخاص بأهداف التنمية المستدامة على إجراء مشاورات مع المجتمع المحلي على جميع المستويات، ما في ذلك مع أكثر الفئات تهميشا، إلى جانب مشاركة المتطوعين الذين يعملون معها عن كثب.

حادي عشر – كبار السن

٩٢ – في عام ٢٠١٥، كان ٥٨ في المائة من السكان البالغة أعمارهم ٦٠ سنة وأكثر يعيشون في المناطق الحضرية مقابل ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٠. ويعيش أكثر من نصف السكان المسنين، وعددهم ٢٨٩ مليون نسمة، في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ويتركّز وجودهم أكثر فأكثر في المناطق الحضرية. ويشكّل كبار السن الفئة السكانية الأسرع نمواً على مستوى العالم، ويُتوقّع أن تبلغ نسبتهم ٢٢ في المائة من سكان العالم بحلول عام ٢٠٥٠، كما يُتوقّع أن ترتفع أعدادهم في المدن.

٩٣ – ويكتسي إنشاء ”مدن رفيقة بالمسنين“ أهمية أساسية لتحقيق الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، وهو إنشاء مدن ومستوطنات بشرية ”شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة“. ويمكن أن تزيد الشيخوخة من الضعف في المناطق الحضرية[٢]. ويفضي اتباع نهج المدن الرفيقة بالمسنين إلى الارتقاء ”بالفرص المتاحة للتمتّع بالصحة والأمن والمشاركة، من أجل تحسين نوعية حياة الناس مع تقدمهم في السنّ“[٣].

٩٤ – ويتماشى هذا النهج مع الخطة الحضرية الجديدة التي تدعو إلى وضع استراتيجيات مراعية للسن ونوع الجنس والإعاقة، وتدعو الحكومات إلى التعهد بعدم ترك أحد خلف الركب في إطار تنفيذها لخطة عام ٢٠٣٠.

٩٥ – ويتطلب الوفاء بهذا التعهّد أن تتبع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نهجاً قائماً على الحقوق ومراعياً لمختلف مراحل الحياة إزاء التخطيط الحضري، مع الحرص على التماس مشاركة الجميع، بما في ذلك كبار السن، مشاركة فعّالة.

٩٦ – وتشمل التحديات التي يواجهها السكان المتقدمون في السن في البيئات التي تتسارع فيها وتيرة التحضّر، على سبيل المثال لا الحصر، عدم كفاية الغذاء والمأوى، والافتقار إلى إمكانية الحصول على المياه

(٢) World Health Organization, *Global Report on Urban Health: Equitable, Healthier Cities for Sustainable Development,* 2016.

(٣) Ibid., *Global Age-Friendly Cities: A Guide,* 2007.

ومرافق الصرف الصحي، وارتفاع خطر الإصابة بالأمراض المعدية والأمراض المزمنة، وعدم ضمان الدخل، والفقر، والاستبعاد الاجتماعي.

٩٧ - وتمثل المشاكل الصحية البدنية والعقلية المرتبطة بالتقدم في السن، بما فيها اعتلال البصر وفقدان السمع وغيرها من العاهات الوظيفية، تحديات فريدة بالنسبة لكبار السن في المناطق الحضرية من شأنها أن تحول دون استخدامهم وسائل النقل العامة والأماكن العامة، وأن تحد من الفرص المتاحة لهم للمساهمة في المجتمع والاقتصاد، وأن تفضي إلى الاستبعاد الاجتماعي والعزلة عن المجتمع.

٩٨ - وتتضمن العوائق الكبرى التي تحول دون إعمال حقوق كبار السن في المناطق الحضرية في الصحة والمشاركة والإدماج الاجتماعي عدم ضمان الدخل، ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الصحية وخدمات الرعاية الملائمة لكبار السن، وزيادة عدم المساواة بين الجنسين في سن الشيخوخة. ويؤثر انتشار الأمراض المزمنة وتلوث الهواء في المناطق الحضرية أكثر في صحة وحياة الأشخاص الأكبر سنا والأصغر سناً.

٩٩ - وتشكل قلّة البيانات المصنفة بحسب العمر ونوع الجنس تحدياً كبيراً أمام تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ١١. ويجب أن تأخذ مجموعة تيتشفيلد المنشأة حديثاً والمعنية بالإحصاءات المتعلقة بالشيخوخة والبيانات المصنفة حسب العمر في الاعتبار التجارب المختلفة المتعلقة بالشيخوخة في المناطق الحضرية والريفية.

١٠٠ - وإن نماذج التصميم الشامل للجميع، من قبيل الابتكارات في ترتيبات الإقامة المشتركة بين الأجيال واستخدام التصميم المراعي للجميع في البناء، تعود بالمنفعة على جميع الأجيال، وتحترم حقوق كبار السن، وتعزز مساهماتهم الفريدة.

١٠١ - ويمكن للتنمية الحضرية المناسبة أن تخفف عوامل الخطر المتعلقة بالشيخوخة في المدن وأن تدعم مساهمات كبار السن في الحياة المدنية من خلال تعزيز مشاركتهم والاعتراف بأدوارهم كناخبين وعمال ودافعي ضرائب ومواطنين ومهاجرين. ويضطلع كبار السن الذين يشاركون بنشاط في مجتمعاتهم المحلية بأدوار فريدة في الحفاظ على التماسك الاجتماعي للأسر والأحياء المحيطة بها. فهم موظفون ومقدمون للرعاية ومتطوعون، وهم حاملو الذاكرة التاريخية الذين ينقلون الحكمة والتقاليد والثقافة إلى الأجيال المقبلة. وتقدم المسنات، على وجه الخصوص، الرعاية والدعم الحيويين (بلا أجر) للأزواج والأطفال والأحفاد والأقارب الذين غالباً ما يكونون أكبر سناً، ولا سيما من ذوي الإعاقات والمصابين بالخرف.

١٠٢ - ويمكن للسلطات البلدية أن تضطلع بدور رئيسي في تسخير طاقة العمل الجماعي وإمكانيات السكان الأكبر سناً في المناطق الحضرية لتوجيه التغييرات السياساتية التي تدعم تحقيق غايات الهدف ١١ من جانب الحكومات الوطنية. والتقدم في تحقيق الهدف ١١ مرتبط بالتقدم في تحقيق الأهداف ١ و ٣ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٣ و ١٦ و ١٧.

ثاني عشر - الآلية الإقليمية لمشاركة منظمات المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

١٠٣ - بعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة بثلاث سنوات، تزداد الفجوة اتساعاً بين التطلّعات المعرب عنها في خطة عام ٢٠٣٠ والواقع - فعدم المساواة في توزيع الثروة يتزايد، في حين يُدفَع بأعداد متزايدة

من الناس باتجاه عتبة الفقر أو تحتها، عن طريق تجريدهم من الأراضي والموارد الإنتاجية وسبل العيش والموارد الطبيعية؛ ويواجه عدد متزايد من النساء والمدافعين عن حقوق الإنسان والبيئة القمع والترهيب والتهديد والتهميش في جميع أنحاء العالم.

١٠٤ - وفي ضوء موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وهو ''التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود''، هناك حاجة ملحة إلى إعادة تعريف القدرة على الصمود في سياق عدالة التنمية. ويجب بوجه خاص القيام بما يلي:

(أ) إعادة تعريف ''القدرة على الصمود'' في ضوء زيادة ضعف المجتمعات الريفية والحضرية نتيجة الفقر وانتهاكات حقوق الإنسان من جانب الجهات التابعة للدول والجهات غير التابعة للدول، وفي ضوء معاناة النساء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والفقيرة التي تعتمد على الموارد الطبيعية من تآكل سبل عيشهم وموائلهم ومن انتهاك حقوقهم في أراضيهم وأقاليمهم؛ وإن كان يحتفى بتحلي المهاجرين بالقدرة على الصمود فإن كون ذلك يجبرهم في الحقيقة على تكبد ظروف الاستغلال أمر يغفل؛

(ب) أخذ تعريف القدرة على الصمود في الاعتبار وجود هياكل قوة غير متكافئة على الصعيدين العالمي والإقليمي تحدد سياسات المعونة والتجارة، وتتحيز بشكل متزايد لصالح البلدان القوية والشركات المتعددة الجنسيات، وذلك على حساب الشعوب؛

(ج) يتطلب كفالة القدرة على الصمود وجود حكم متعدد المراكز يضمن مشاركة واسعة لأصحاب المصلحة وأصحاب الحقوق ومشاورات حقيقية مع الشعوب ومشاركتها، والقبول بأهمية كل من المعارف العلمية والمعارف التقليدية والمحلية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بما يشمل النساء والفئات المهمشة الأخرى، التي تشكل هي أيضاً عوامل للتغيير؛

(د) يتطلب تعزيز القدرة على الصمود تكامل حقوق المرأة وحقوق الإنسان، وتوفير حيزٍ للمدافعين عن البيئة الذين يُستهدَف العديد منهم بسبب التزامهم المثالي لصالح الكوكب والناس.

١٠٥ - ولن ترى أي مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود النور ما لم تعالَج الحواجز النُظمية المؤدية إلى النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان، أي الاستيلاء على الأراضي والموارد، وإبرام الاتفاقات التجارية والاستثمارية غير العادلة، وهيمنة الشركات، وسيادة النظام الأبوي، والأصولية، وانتشار النَزعات العسكرية والصراعات، وتنامي الحكم الأبوي الاستبدادي.

١٠٦ - وإنّ الأهداف قيد النظر في المنتدى السياسي الرفيع المستوى مترابطة ترابطا جوهريا وينبغي اتباع نهج كلّي في تنفيذها. وينبغي للحكومات أن تبتعد عن النُهج القطاعية الضيقة، وأن تحرز تقدماً باتجاه تحقيق التنسيق والتعاون الكاملَين بين القطاعات المختلفة؛ وعليها أن تدرس وتخطط على النحو الواجب سياساتها من أجل ضمان التجانس على الصعيد المؤسسي.

١٠٧ - ويشكّل الترويج المحموم للشراكات بين القطاعَين العام والخاص والتمويل المختلط تهديداً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وينبغي تقييمه في ضوء الروح الحقيقية للتنمية. وينبغي للحكومات أن توطد عزمها على إنفاذ إطار قانوني ملزم وقوي لتنظيم القطاع الخاص. وعلى الدول الأعضاء أيضاً أن تكفل امتثال القطاع الخاص لأعلى معايير حقوق الإنسان، ومعايير العمل الدولية، ومعايير الشفافية والمساءلة. ويجب أن تزيد الحكومات من تعاونها مع المؤسسات الصغيرة، وكذلك مع المؤسسات المجتمعية والاجتماعية،

والأوساط الشعبية، والدوائر الانتخابية الممثلة تمثيلاً ناقصاً، والفئات المعرضة للخطر، وذلك في جميع المنتديات المعنية بأهداف التنمية المستدامة في إطار أنشطة الدعوة على كلّ من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

١٠٨ - ولتعزيز التنفيذ، تدعى البلدان المتقدمة إلى الذهاب أبعد من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وتكرر الدعوة إلى إجراء تقييم لمدى مواءمة جميع الاتفاقات التجارية والاستثمارية مع أهداف التنمية المستدامة ومدى تأثيرها فيها. ويوصى بإنشاء هيئة ضريبية حكومية دولية شفافة وخاضعة للمساءلة ومزودة بالموارد الكافية وذات عضوية عالمية لقيادة المداولات العالمية بشأن التعاون الضريبي الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة. ولتعزيز المساءلة، ينبغي توطيد الروابط بين خطة عام ٢٠٣٠ والآليات الدولية لحقوق الإنسان. ويجب أن يعترف المنتدى السياسي الرفيع المستوى رسمياً بتقارير منظمات المجتمع المدني ووثائق الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان. ويجب أن تعتمد الحكومات أطر مساءلة ترتكز على الناس، بما يشمل جمع البيانات المتمحورة حول الناس لضمان تحقيق التنمية الفعالة والشاملة.

ثالث عشر - معاً نحو عام ٢٠٣٠

١٠٩ - تتطلّب التحديات المتنوعة المرتبطة بالعولمة وتغيّر المناخ والشكوك المترابطة المحيطة بهما أن تصبح المجتمعات أكثر مرونة من ذي قبل حتى يكون بمقدورها أن تواجه الأزمات وأن تتجدّد بطرق متكاملة ومستدامة ومتعددة الأبعاد وشاملة للجميع تنم عن قدرتها على الصمود. وتقر خطة عام ٢٠٣٠ بأهمية انتهاج هذا النهج، ويتيح موضوع المنتدى الرفيع المستوى فرصةً ليس فحسب لتحديد التحديات وإنما أيضا لمناقشة إجراءات ملموسة وجماعية تحظى بالتمويل وتجعل المجتمعات أكثر استدامة وشمولاً وقدرة على الصمود.

١١٠ - ولتحقيق هذا الهدف، يجب على البلدان أن تتعاون على معالجة التفاوتات النظمية والمتداخلة التي تتعلق بتوزيع الثروة ونوع الجنس والدخل والإعاقة والعمر والانتماء الإثني أو الانتماء إلى الشعوب الأصلية. ويتعين على الحكومات الوطنية والمحلية اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك التي هي حاليا قيد الاستعراض.

١١١ - إلا أن من الضروري أن تعيد الدول الأعضاء التأكيد على أنه، في إطار خطة عام ٢٠٣٠، يجب أن تراعي الاستعراضات الوطنية الطوعية للتقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة طابعها العالمي والمتكامل والمترابط والأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وبناءً على ذلك، ينبغي أن تتناول الدول الأعضاء، في هذه الاستعراضات، تنفيذ جميع الأهداف وأوجه الترابط فيما بينها. وينبغي ألا تحدد الاستعراضات المواضيعية لمجموعة صغيرة من أهداف التنمية المستدامة، التي تجرى أثناء الجزء الأول من المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ولا أن تقلص نطاق الاستعراضات الوطنية الطوعية.

١١٢ - ومن جهة أخرى، فإن الاستعراضات الوطنية الطوعية ليست بديلاً عن العمليات الوطنية. وإنما ينبغي اعتبارها فرصاً لإقامة حوارات وآليات وطنية ودون وطنية بشأن تنفيذ الخطة، ولتوفير فضاء للتعلم لجميع أصحاب المصلحة. وينبغي تشجيع مشاركة أصحاب المصلحة في عملية الاستعراض الوطني الطوعي، من خلال آليات تنسيق المجتمع المدني المناسِبة، التمثيلية والمستقلة على المستوى الوطني، قبل المنتدى

السياسي الرفيع المستوى وأثناءه وبعده. وإضافةً إلى ذلك، ينبغي إعداد أطر مؤشرات وطنية تعكس الخطة بأكملها، ولا سيما ضرورة إدراج تدابير غير اقتصادية.

١١٣ - ويوصى بقوة بتخصيص وقت إضافي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لمداخلات المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى، لا سيما منابر منظمات المجتمع المدني الوطنية وائتلافات البلدان المقدّمة للتقارير، من أجل إتاحة حوار أكثر شمولاً وتشاركا، والاستماع أكثر لأصوات الفئات الأشدّ فقراً والأكثر تهميشاً والأكثر حرماناً في البلدان التي تشارك في الاستعراضات الوطنية الطوعية؛ ويوصى بشدة أيضا بإجراء اتصالات أكثر جدوى مع الدول الأعضاء. ويوصى كذلك بأن يفسح برنامج عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المجال لأصحاب المصلحة لإبداء ملاحظات أكثر تفصيلا بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة وتقديم مساهماتهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من خلال إجراء استعراضات موازية على سبيل المثال.

١١٤ - وفيما يتعلق بالأهداف المحددة قيد الاستعراض في عام ٢٠١٨، هناك حاجة مشتركة إلى زيادة التركيز على تكامل خطط السياسات والتعاون بين الوزارات، ووجود آليات تراعي أصوات أفقر الفئات وأكثرها تهميشاً في عمليات التخطيط. إضافةً إلى ذلك:

(أ) فيما يتعلق بالهدف ٦، ينبغي التركيز بدرجة أكبر على طرائق التمويل المفتوح والشفاف، مع مراعاة عائد الاستثمار في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (كل دولار يُستثمر يعود بفائدة اقتصادية قدرها أربعة دولارات)؛

(ب) الهدف ٧، ينبغي اعتباره أداة تمكينية لتحقيق أهداف إنمائية أخرى، لا سيما تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(ج) فيما يتصل بالهدف ١١، تدعو الحاجة إلى التركيز على المساواة في الانتفاع بالمدن، من خلال اتباع نهج قائم على الحقوق في توفير السكن وتقديم الخدمات الحضرية؛ والإقرار بشكل أوفى بالوظيفة الاجتماعية والبيئية للأرض؛

(د) فيما يتعلق بالهدف ١٢، ينبغي لجميع البلدان أن تلتزم باعتماد المعيار ISO 20400 المتعلق بالشراء المستدام وإدراج هذا المعيار كأداة لتطبيق أفضل الممارسات في مجال تخصيص المعونة الخارجية؛

(هـ) وفيما يخص الهدف ١٥، ينبغي أن تستند حلول السياسات القائمة على النظم الإيكولوجية على تأكيد حقيقية أنّ الحق في بيئة آمنة وصحية ومتوازنة إيكولوجيا هو في حد ذاته حق من حقوق الإنسان.